

دور التمويل في تحسين الأداء المالي " دراسة حالة مصرف الرافدين "

أحمد إبراهيم دلف المحمدي¹
10214111@students.jinan.edu.lb

حازم صبحي البني²
hazemelbenni@gmail.com

المستخلص: يتمثل الهدف الأساسي من البحث في معرفة دور التمويل في تحسين الأداء المالي للمؤسسات العامة في مصرف الرافدين.

لتحقيق هدف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها واختبار فرضياتها اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي كما تم تصميم استبانة وتوزيعها على مجتمع البحث حيث يعتبر العاملين في مجال الإدارة والائتمان المصرفي والمالي والدراسات المصرفية والائتمانية في مصرف الرافدين ممثلين للمجتمع الذي تستهدفه الدراسة. بعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات توصل الباحثان الى نتيجة أساسية ومفادها " التمويل بإبعاده (التمويل قصير الأجل، التمويل متوسط الأجل، التمويل طويل الأجل) له دور في تحسين الأداء المالي في مصرف الرافدين.

الكلمات الدالة: التمويل، الأداء المالي، الربحية، مصرف الرافدين.

1. المقدمة

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات إلى أدوات التمويل بأشكالها المختلفة، من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة. لهذا تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات بصفة عامة وعلى المؤسسات الصغيرة بصفة خاصة، نظراً للخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات. وتعتبر دراسة العلاقة بين التمويل والأداء المالي من أهم القضايا التي تهتم بها الإدارة المالية، حيث أنه منذ أكثر من أربعين عاماً، يدور جدل بين الأكاديميين والممارسين في حقل الإدارة المالية، حول إمكانية وجود هيكل مالي أمثل من عدمه، وكذا مدى تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة، ولقد شهدت وظيفة الإدارة المالية والتمويل، خلال العصر الحالي تطوراً جوهرياً على المستوى العالمي والمستوى العربي، فقد بدأت الإدارات المالية تبتعد عن الاهتمام بمجرد القيود المحاسبية، للعمليات المالية، أو الإدارة النقدية، وزيادة رأس المال إلى الانطلاق نحو التدخّل الفعّال في جميع الأنشطة الخاصة، بالحصول على رأس المال وتخصيص الأصول الرأسمالية. ولهذا

1 جامعة الجنان – لبنان طرابلس

2 جامعة الجنان – لبنان طرابلس

جاء اختيارنا لهذا الموضوع لما له من أهمية كبيرة على كل المستويات وخاصة في القطاع المصرفي العراقي.

2. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أنها تتناول موضوع مهم في الإدارة المالية وهو دور التمويل في تحسين الأداء لمصرف الرافدين، وذلك لارتباط المصارف بالجانب المالي ارتباطاً قوياً بحيث لا يمكن الفصل بينهما وان هذه الدراسة تحاول توضيح هذا الدور عن طريق اتباع سياسات مالية مناسبة وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة للمصرف وصولاً الى تحقيق الأرباح المطلوبة.

3. أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى اختبار دور التمويل في تحسين الأداء المالي لمصرف الرافدين.

4. مشكلة البحث

تتمثل إشكالية البحث بالسؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن للتمويل أن يؤثر على تحسين الأداء المالي في مصرف الرافدين؟

5. الفرضيات

تتمثل الفرضية الرئيسية للبحث في:

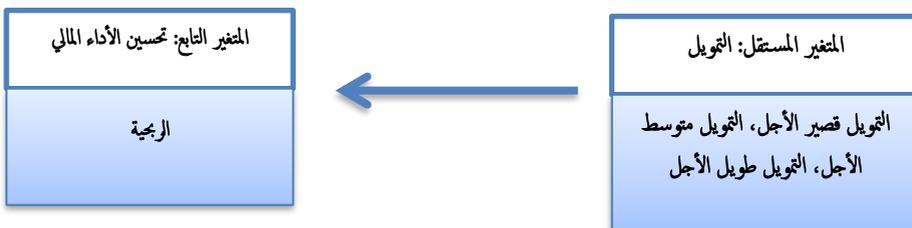
- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتمويل (قصير الأجل، متوسط الأجل، طويل الأجل) في تحسين الأداء المالي.

6. حدود البحث

الحدود المكانية: سيتم تطبيق الدراسة الميدانية على مصرف الرافدين في محافظة الأنبار العراقية
الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمنية للدراسة بالمدة من 2019-2022.

7. نموذج البحث

يتمثل نموذج البحث فيما يلي:



8. الدراسات السابقة:

1. دراسة (المهير، الصادق محمد محمود علي، 2015)، بعنوان: دور وظائف الإدارة المالية في رفع كفاءة الأداء المتالي لتحقيق أهداف منظمات الأعمال "دراسة تطبيقية على شركة سكر كنانة 2006-2020.

تبرز أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه الوظائف المالية للأداء بكفاءة في تحقيق أهداف الشركة. تتمثل أسئلة مشكلة البحث في ما مدي إدراك ووعي الإدارة المالية للشركة بمعرفة الموقف المالي السابق لأستخدام أساليب التحليل المالي بكفاءة. هل تستخدم الإدارة المالية وسائل التخطيط المالي بكفاءة عالية، هل هنالك استفادة من مصادر التمويل المتاحة بأقل تكلفة وفي الوقت المناسب، وما مدي استخدام الرقابة المالية بغرض المحافظة على الأموال المستخدمة. وهدفت الدراسة الي معرفة كفاءة الإدارة المالية والوظيفة المالية بشركة سكر كنانة وتعميم النتائج على المنشآت الأخرى حتى تستفيد منها في رفع كفاءتها الإدارية، وكانت فرضيات الدراسة هي أن عدم التحليل المالي الجاد يحد من الاستفادة في رسم الخطط لرفع درجة الأداء المالي للشركة، وعدم التخطيط المالي السليم لدي الشركة يؤدي للصعوبات والمخاطر المالية التي تواجهها. واتبع الباحثان المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي التحليلي. توصلت الدراسة الى نتائج أهمها توصلت الإدارة المالية بالشركة الى تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة وتقليل المخاطر. والتكاليف المرتفعة جدا لدى الشركة أدت الى تقليل صافي الربح. وان التحليل المالي مكن الشركة من معرفة الحالة المالية من حيث القوة والضعف المالي. كما خلصت الدراسة الى توصيات أهمها: المحافظة على تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة وذلك حتى لا تفقد الشركة الفرص الاستثمارية وكذلك الوقوع في العسر المالي لاستخدام الأمثل لمصادر التمويل قصيرة الأجل لحاجة الشركة الموسمية.

2. دراسة (الزاوي، شاكر، 2016)، بعنوان: أثر القرار التمويلي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأشغال الكهرباء.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر القرار التمويلي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، وأهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة سواء كانت مصادر التمويل المقترضة أو الممتلكة، وذلك من خلال الدور الفعال الذي يلعبه في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وكذا توضيح أن الهيكل المالي يشير إلى مصادر التمويل بأنواعها كافة، المملوكة والمقترضة وأجلها القصيرة والمتوسطة والطويلة، أما مشكلة الدراسة فكانت من خلال الإشكالية الرئيسية التي تقول ما مدى تأثير القرار التمويلي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وكانت فرضياتها هو كيف تؤثر قرارات التمويل وهل تحقق المؤسسة اداء مالي ايجابي ام سلبي؟ وما هي العلاقة بين القرارات التمويلية والأداء المالي فيها؟

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للجانب النظري من خلال الدراسات والمقالات والجانب التطبيقي لدراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء من خلال مؤشرات التوازن المالي. وتوصلت

الدراسة الى أن وضعية خزينة المؤسسة وسيولتها وتوازنها المالي يتغير بتغير نسب مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة، ومعظم نشاط المؤسسة تعتمد على تنوع المصادر لتمويل استثماراتها، ونجد ان المؤسسة حققت مؤشر التوازن المالي (رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، الخزينة) مما انعكس بالإيجاب على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة، وكان اهم ما أوصت به الدراسة هو أنه يجب على المؤسسة قبل اللجوء إلى الاستدانة القيام بدراسة معمقة من أجل الوقوف على إيجابيات وسلبيات(تقييم) الاستدانة وكذلك تحديد المخاطر الممكن التعرض إليها، أي على المسير المالي الأخذ بعين الاعتبار تكلفة مصادر التمويل من أجل تكوين هيكل مالي أمثل، كذلك أوصت على المؤسسة أن تستغل الفائض من رأس المال العامل في استثمارات جديدة أو تحديث وسائل الإنتاج.

3. دراسة (هشام وعبد الرزاق، 2022)، بعنوان: أثر قرار التمويل على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية "دراسة ميدانية في المؤسسة الاقتصادية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل قرار التمويل من خلال مكونات الهيكل المالي المتمثلة في إبراز واقع تقنيات التمويل وطرق تقييمها، وإبراز أهم مصادر التمويل الحديثة للمؤسسة الاقتصادية وتقييمها، وكذلك محاولة حصر وتحديد المفاهيم المختلفة المتعلقة بالتمويل داخل المؤسسة من خلال تحديد مصادر الأموال التي يمكن الحصول عليها وتأثيرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، والتعرف على بعض التمويلات الممنوحة، وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الذاتي، والتمويل من خلال اللجوء إلى القروض المصرفية بأنواعها من أهم الطرق التقليدية التي تلجأ إليها المؤسسات الاقتصادية لتغطية احتياجاتها التمويلية، كما يعتبر التمويل الذاتي والمتمثل في تمويل المؤسسة من خلال مواردها الداخلية المصدر الأول للتمويل باعتباره قليل التكلفة والمخاطرة فالأسهم العادية والممتازة حقوق ملكية تستفيد منها المؤسسة إلا أنها تفقدها المرونة التيسيرية وكذلك الوفورات الضريبية باعتبار العوائد توزع بعد فرض الضريبة على الأرباح.

4. الإطار النظري

التمويل:

يعرف هيكل التمويل بأنه "كل مصادر التمويل طويلة الأجل ومصادر التمويل قصيرة الأجل، وهو ما يعرف محاسيباً بالخصوم أو المطلوبات بالميزانية العامة، والتي تمثل مجموع الالتزامات التي تترتب على المؤسسة مقابل الحصول على مجموع الأصول" (الراوي، 2002، ص17).

كما يعنى به "توليفة مصادر التمويل التي اختارتها المؤسسة لتغطية استثماراتها، ويتكون الهيكل التمويلي للمؤسسة من مجموعة العناصر التي تشكل جانب الخصوم في الميزانية العمومية سواء كانت هذه العناصر طويلة الأجل أم قصيرة الأجل، وسواء كانت أموال دين أو أموال خاصة" (أندراوس، 2007، ص401).

• مكونات الإطار التمويلي:

يوجد العديد من البدائل التمويلية المتاحة للمؤسسة بغرض تغطية احتياجاتها وتمويل استثماراتها، فقد يتم توزيعها بأساليب متنوعة، فهناك تقسيم لأساس المدة، وعلى أساس المصدر، كما يمكن تقسيمها على أساس ملكية الأموال، والتي ستعتمد في هذا المطلب لتبيان أهم هذه المصادر .

• الأموال الخاصة

تضمن الهيكل التمويلي بشكل أساسي الأموال الخاصة الناشئة من المشاركات المالية والعينية التي يقدمها المالك لبدء نشاط المؤسسة، ومع تطور نشاطها وتحقيق الأرباح قد تقوم باحتجاز جزء أو كل الأرباح المحققة بغية تدعيم مركزها المالي واستمرارها في النمو.

• التمويل الذاتي

يعد هذا النوع من التمويل من موارد التمويل الهامة، فهو يعكس قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها من أموالها الذاتية، ويعرف التمويل الذاتي على أنه فائض الأرباح الناتج عن نشاط المؤسسة خلال سنة معينة، حيث يحتجز جزء من هذا الفائض ليبقى داخل المؤسسة بغرض تمويل توسعها، والتمويل الذاتي عبارة عن الأرباح المتبقية بعد إجراء التوزيعات على المساهمين بالإضافة إلى الأقساط المحتجزة لغرض الاهتلاكات (NGUENA.J.O. 2004. P: 42)، ويتكون التمويل الذاتي من العناصر التالية :

1. الأرباح المحتجزة

تمثل الأرباح المحتجزة ذلك القسم من الزائد الذي يقبل التوزيع الذي بلغته الشركة من إداء عملها في العام الراهن أو الأعوام الماضية ولم يتم دفعها بصيغة توزيعات، والذي يظهر في ميزانية العموم في الشركة داخل مكونات الأموال الخاصة (عبد العزيز، 1997، ص55).

ويدرج ضمن الأرباح المحتجزة ما يلي:

• الاحتياطي القانوني

يعبر عن الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لابد على المؤسسة من تكوينه بنص قانوني صريح، وقد حدد القانون نسبته من صافي الأرباح، حيث يعتبر هذا الاحتياطي جزءاً من رأس المال، كونه ضماناً لدائني المؤسسة، ومن ثم لا يحق للمؤسسة أن تتصرف فيه أو أن تقوم بتوزيعه على المساعدين إلا طبقاً لما ورد في القانون .

• الاحتياطي الاختياري

يكون بناءً على ما ورد في القانون الأساسي للمؤسسة، أو على قرار من الهيئة العامة للمساهمين استناداً لاقتراح مجلس الإدارة، ويستعمل في الأغراض التي يقرها المجلس الإداري، وإذا لم يستخدم يحق للمجلس الإداري إعادته كأرباح للمساهمين (طنيب وعبيدات، 2008، ص176-177).

• الاحتياطات الأخرى

ينص قانون المؤسسات على أنه يجوز للمجلس الإداري أثناء توزيع حصة الأسهم في الأرباح الصافية أن يقرر تشكيل متطلبات أخرى، وذلك بالمقدار المحقق لدوام ازدهار المؤسسة أو يتضمن تقسيم ربحية غير متغيرة وبما أمكن على المشاركين .

• الأرباح المرحلة أو المستبقة

إذا تبقى مبلغ بعد عمل تقسيم الربح السنوي تبعاً لكل من النظام الرئيسي المؤسسات وقانونها وقرارات الجمعية العامة قد يقترح المجلس الإداري ترحيله للعام الموالي، حيث يستخدم ذلك الفائض كاحتياطي لمواجهة أي انخفاضات في الأرباح المحققة في الأعوام المقبلة التي قد تسبب لعدم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات مناسبة على حملة الأسهم (عبد العزيز، 2000، ص57).

2. الاهتلاكات والمؤونات

عرف الاهتلاك بأنه ذلك النقص في قيمة أصل من الأصول الرأسمالية كالألات بسبب مادي هو تكرار استخدامها في الإنتاج، أو بسبب اقتصادي كاختراع آلة جديدة تفوقها في الكفاءة، وبعلم المحاسبة يقصد بالاهتلاك "القضاء على جزء من عمر رأس المال"، ويقصد بالعمر هنا صلاحية الأصل الرأسمالي للاستخدام في عمليات الإنتاج.

وحُسب الاهتلاك عنصرًا في الأموال الخاصة، لأنه مبلغ يتم خصمه من الإيرادات قبل تحديد صافي الربح، إذ يمثل تدفقاً مالياً داخلياً للمشروع يزيد من قدرته التمويلية الذاتية، كما يمثل مصروفاً مالياً غير نقدي يهدف إلى استرداد تكلفة استثمار الأصول الثابتة، فضلاً عن أنه يقلل من قيمة صافي الربح الخاضع للضريبة ومن ثم فهو وسيلة وقاية منها (الحجازي، 2001، ص62).

في حين أن المؤونات هي المال المقطوع من الربح لتحمل مصاريف ممكنة في المستقبل أو خسائر من الممكن حصولها، حيث نجد كمثال: مؤونة تدني قيمة المخزون، مؤونة خسائر محتملة في قضايا ومنازعات مع المتعاملين مع المؤسسة، أو مؤونة لدفع غرامات أو ضرائب إضافية (عدون، 1999، ص24).

• تقييم التمويل الذاتي

تحقق المؤسسة عدة مزايا بلجوئها إلى التمويل من مصادرها الذاتية (لسلوس، 2004، ص178 - 179)، نذكر منها:

1. زيادة الربح المحتجز في المؤسسة يعطيها قدرة كبيرة على ارتفاع حق الملكية فتستطيع رفع مقدار الاستثمارات .
 2. الاستقلالية تجاه شركات المال والمصاريف.
 3. السرعة في اتخاذ قرار الاستثمار، فهي لا تحتاج إلى مفاوضات ولا عقود ولا شروط.
 4. لا يصاحبه زيادة في أسهم المؤسسة، وبالتالي تتفادى زيادة الأصوات في مجلس الإدارة .
- أما العيوب فنذكر مايلي:

1. إذا كانت الأرباح الموزعة محدودة، فهذا وضع يؤدي إلى عدم رضا أصحاب الأسهم.
2. عند الاعتماد الكلي على هذا المورد المحدود، فهذا يعني عدم الاستفادة من المصادر النقدية المتوفرة بالأسواق المالية.
3. قد يصاحب إعادة استثمار الأموال من التمويل الذاتي فكرة أنها بدون تكلفة، مما يجعلها تستعمل بشكل غير عقلاني مقارنة بباقي المصادر.

3. الأسهم

أولاً: تحسين الأداء المالي:

ويشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها الاشتقاق من المعايير أو المؤشرات النسبية والنوعية حول نشاط أي مؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمنشآت.

ونظراً لما لهذه العملية من أهمية في إبراز الوضع المالي لهذه المؤسسات ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات، فإن هذه المؤشرات تكون ذات أهمية كبيرة لأصحاب المصالح في المؤسسة من بينهم المالكون والمودعون والمقرضون، ويوجد عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف كافة، وبذلك تتعدد الخيارات في اختيار النسب المالية وذلك تبعاً لطبيعة التقييم وظروفه والأهداف المراد الوصول إليها (الموسوي، 2009، ص30). وتعمل النسب المالية على إيجاد العلاقة بين معلومتين فاصلتين في المركز المالي، فتقوم بتزويد الأطراف ذات العلاقة بطريقة أفضل لفهم ظروف المنشأة، ولا يتطلب حساب النسب المالية إلا قدرأً محددأً من المهارة والمقدرة، أما تحليل وتفسير تلك النسب فيعد الحجر الأساس والمحك الرئيسي في التمييز بين المحلل المالي الكفوء والمحلل المالي الأقل كفاءة (هندي، 2004، ص73).

وإن من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة المؤسسة وموقف الأموال المتاحة للتوظيف هو استخدام النسب المالية في التحليل المالي، وهناك عدد كبير من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء في المؤسسات التجارية، ومنها مؤشرات السيولة ومؤشرات ملاءة رأس المال ومؤشرات نسب توظيف رأس المال، إلا أننا سنتطرق إلى أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعاً وهي مؤشرات الربحية التي تعد من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المؤسسي، وتقيس قدرة المؤسسة على تحقيق العائد على الأموال المستثمرة، وتتضمن النسب الآتية:

• العائد على حق الملكية:

تقيس هذه النسبة العائد المتوقع على استثمارات المساهمين في حق الملكية (Jetman, 2006, p69) ، ولدى القيام بقياس هذه النسبة يكون من السهل معرفة العائد الذي يحصل عليه المساهمون في

المؤسسة مقارنة بغيرهم من المساهمين في المؤسسات الأخرى (تيم، 2009، ص52)، ويُحسب هذا المؤشر كالاتي:

معدل العائد على حق الملكية = صافي الدخل بعد الضريبة / حق الملكية.

(Lashor, 2008, p90) ، (Ross & Westerfield Jordan 2006, p65)

ويشير ارتفاع هذا العائد في مؤسسة ما إلى كفاءة هذه المؤسسة في تحقيق صافي أرباح أو عوائد مالية للمستفيدين.

• العائد على الموجودات:

يقبس الفاعلية الكلية للإدارة في توليد الأرباح من الموجودات المتوفرة لديها، وهذا العائد يدعى أيضا بالعائد على الاستثمار (Jetman, P2006, P:68)

كما تبحث المؤسسات دائماً عن الزيادة في هذا العائد لأنه مقياس لربحية الاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل كفاءةً. ويدل ارتفاع هذا المؤشر على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية وتحسب هذه النسبة كالاتي :

معدل العائد على الموجودات = صافي الدخل بعد الضرائب/ مج الموجودات

(العامري، 2007، ص117) و (Weaver & Weston, 2008, p214)

وأيضاً كلما ارتفعت هذه النسبة فإنها تشير إلى كفاءة المؤسسة في تحقيق صافي أرباح في استثمار موجودات.

• مُضاعف الملكية:

يدرس قدرة القرارات المالية التي تتخذها إدارة المؤسسات بشأن استخدام القروض في هيكلها المالي، أي تمويل بالديون، مقارنة بحقوق الملكية، وبما يؤدي إلى تعظيم معدل العائد

الإطار العملي:

منهج الدراسة

للوصول الى الأهداف المرجوة ومن أجل الإجابة على أسئلة الدراسة سيعتمد الباحثان على المنهج الوصفي لتوضيح الجانب النظري، والدراسات السابقة عن طريق الكتب، والبحوث، والمقالات، وكذلك سيعتمد على الجانب التحليلي الذي يختص باستطلاع إجابات الأفراد الباحثين من العاملين في (10) فروع داخل مصرف الرافدين قيد الدراسة بهدف التعرف على المشكلة، وتحليلها ومن ثم بيان إبعادها ومتغيراتها ومعرفة دور التمويل على تحسين الأداء المالي لمصرف الرافدين من دون الاكتفاء بالمعرفة أو الوصف الظاهري لها، من خلال أسئلة الاستبانة التي قدمت لهم. وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي spss لتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة: لاختبار العلاقة بين متغيرات البحث المتمثل بأنواع التمويل وعناصر الإدارة المالية تم اختيار مجتمع البحث على مصرف الرافدين والتي يبلغ عددها (164) مصرفاً داخل العراق.

عينة الدراسة: تتألف من (10) فروع داخل مصرف الرافدين، من خلال استبانة فيها عدة أسئلة وزعت على المدراء والموظفين في هذه الفروع.

أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية في هذه الدراسة، تضمن الاستبيان قسمين رئيسيين:
القسم الأول: البيانات الشخصية والعامية.

يتضمن هذا الجزء الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وتشمل جنس المستهدف وعمره، وخبرته، بالإضافة إلى مستواه العلمي، وتخصصه، وايضاً مستواه الوظيفي.

القسم الثاني:

 ويتضمن المحاور التالية:

1. المحور الأول (محور عناصر منح التمويل): يتضمن 19 عبارة.

2. المحور الثاني (تحسين الأداء المالي): يتضمن 10 عبارات.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert) لقياس استجابات الباحثين لعبارات الاستبيان وكانت الآراء على كل على عبارة موزعة على 5 إجابات حيث الدرجة (1) تشير إلى غير موافق بشدة والدرجة (5) تشير إلى موافق بشدة كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (1): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثان.

الصدق والثبات:

الصدق الظاهري للاستبيان:

بهدف التحقق من مدى ملائمة الاستبيان وصحة محتواه لتمثيل المتغيرات المدروسة وذلك قبل اجراء المسح الميداني، وبهدف انجاز الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها فقد قام الباحثان بعرض الاستبيان بصورته الأولية على الاستاذ المشرف حيث تم الاخذ بكافة التعديلات التي اجراها الاستاذ المشرف، كما تم عرض المقياس على عدد من الاساتذة المختصين، وبموجب ملاحظاتهم بشأن المقياس فقد تم إعادة صياغة المقياس والتحقق من محتواه ومدى ملاءمته لطبيعة المجتمع المدروس، من حيث تعديل صياغة بعض العبارات وإضافة بعض البيانات لبعض الأسئلة.

الاتساق الداخلي:

يشير الاتساق الداخلي إلى مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع البعد الذي تنتمي إليه هذه العبارة، وقد تم ايجاد الاتساق الداخلي الاستبيان من خلال ايجاد معامل الارتباط بين كل عبارة من العبارات ودرجة المحور الكلية، بالإضافة إلى حساب معامل الارتباط بين كل عبارة مع الدرجة الكلية للمقياس. وبهدف التأكد من الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان والتحقق من مدى صدق العبارة والتأكد من انها تلائم ما وضعت لقياسه فقد قام الباحثان بحساب معاملات الارتباط الخطي البسيط لعبارات الاستبيان

على العينة الاستطلاعية والمقدر عددها (30) مبحوث لكل عبارة مع محورها (جميع عبارات المحور) ومع درجة المقياس الكلية (جميع عبارات المقياس) كما يلي :

الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول كما موضح في الجدول رقم (2) (عناصر منح التمويل):

الجدول (2) الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول عناصر منح التمويل مع درجة المحور الكلية

درجة المقياس الكلية		محور عناصر منح التمويل		العبارة	رقم العبارة
Sig. (2-tailed)	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)	Pearson Correlation		
0.000	.747**	0.000	.792**	يقوم المصرف بتقديم كافة أنواع القروض (قصيرة الأجل- متوسطة الأجل- طويلة الأجل).	1
0.000	.711**	0.000	.687**	لدى المصرف سياسة متوازنة في اختيار نوع القروض الممنوحة.	2
0.007	.483**	0.004	.508**	تؤثر السيولة المالية في المصرف على نوع القروض الممنوحة.	3
0.000	.731**	0.000	.774**	تؤثر تغيرات سعر الصرف على هيكل التمويل في المصرف.	4
0.002	.542**	0.001	.570**	يراعي المصرف في اختيار سياسته التمويلية، موضوع الركود الاقتصادي والتضخم.	5
0.000	.717**	0.000	.703**	يسعى المصرف إلى زيادة التمويل من مختلف أنواع القروض (القصيرة، المتوسطة، الطويلة الأجل).	6
0.005	.501**	0.007	.479**	يراعي تحليل المخاطر والضمانات في قرار منح التمويل.	7
0.000	.858**	0.000	.877**	يركز المصرف على القروض قصيرة الأجل لتجنباً للمخاطرة.	8
0.000	.668**	0.000	.699**	يفاضل المصرف بين أنواع القروض الممنوحة بحسب نسب الربح.	9
0.002	.554**	0.001	.576**	دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة تعتبر عامل هام في منح قرار التمويل.	10
0.000	.834**	0.000	.862**	لا يتساهل المصرف في موضوع الضمانات المقدمة من طالبي التمويل.	11
0.000	.820**	0.000	.870**	الوضع الاقتصادي والاجتماعي لطالبي التمويل من العناصر المهمة عند اتخاذ قرار منح التمويل.	12
0.000	.807**	0.000	.790**	يؤثر اتجاه نمو الدخل للمشروعات القائمة أحد عوامل منح التمويل.	13
0.000	.798**	0.000	.779**	تبنى استراتيجية لإدارة عناصر منح التمويل بشكل يحافظ على سلامة الأداء المالي للمصرف.	14
0.000	.810**	0.000	.813**	تعتبر مقدرة العميل على سداد الديون عامل مؤثر في فرص منحه التمويل.	15
0.000	.755**	0.000	.731**	لدى المصرف سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة عند منح التمويل.	16
0.000	.791**	0.000	.822**	يقوم موظفو الائتمان بإجراء مقابلة مع طالبي القرض للتعرف على الغرض من القرض الممنوح.	17

0.000	.772**	0.000	.820**	يعمل المصرف على تحقيق الموازنة بين السيولة والقروض الممنوحة للعملاء.	18
0.000	.651**	0.000	.655**	يتأكد المصرف بأن الائتمان المطلوب يدخل ضمن الأغراض التي يمولها المصرف طبقا لسياسة الائتمان والسياسة التي يتبناها المصرف المركزي.	19

صدق الاتساق الداخلي بين كل عبارة من عبارات محور (عناصر منح التمويل) مع درجة المحور الكلية ودرجة المقياس الكلية، المصدر: تم اعداده من قبل الباحث

يتبين من خلال الجدول 2 ومن خلال القيم المحسوبة لمعامل الارتباط بين عبارات محور عناصر منح التمويل مع درجة المحور الكلية أنها قد تراوحت بين -0.479 و 0.877 مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين عبارات محور عناصر التمويل والدرجة الكلية للبعد ومن خلال قيم α المرافقة لاختبار معامل الارتباط (Sig) يتبين ان جميع المعاملات كانت معنوية على مستوى معنوية 0.05 حيث كانت جميع قيم α أصغر من 0.05.

كذلك يتبين وجود علاقة ارتباط بين عبارات محور عناصر منح التمويل ودرجة المقياس الكلية، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين 0.483 و 0.858، كما أن قيم α لجميع معاملات الارتباط المحسوبة معنوية على مستوى 0.05. (Sig < 0.05).

يتبين من خلال ما سبق أن جميع عبارات محور عناصر منح التمويل صادقة وملائمة لقياس المحتوى الذي وضعت من اجله، وبالتالي يمكن استخدامها لما وضعت لقياسه .

صدق الاتساق الداخلي لعبارات متغير (تحسين الأداء المال) جدول رقم (3)

جدول (3) يبين صدق الاتساق الداخلي لعبارات متغير (تحسين الأداء المالي) مع درجة البعد الكلية للبعد ودرجة المقياس الكلية

درجة المقياس الكلية		بعد الربحية		العبارة	رقم العبارة
Sig. (2-tailed)	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)	Pearson Correlation		
0.002	.533**	0.001	.591**	يحق المصرف زيادة في مستويات الربحية.	1
0.000	.726**	0.000	.675**	حقق المصرف زيادة معدل العائد على الأصول.	2
0.024	.410*	0.000	.618**	حقق المصرف زيادة مستويات معدل العائد على حقوق الملكية.	3

0.011	.457*	0.000	.661**	يسعى المصرف لاستغلال الموارد المتاحة بأفضل طريقة تحقق خفض في التكاليف.	4
0.000	.654**	0.000	.663**	تناسب السياسة التمويلية مع نسبة السيولة المتوفرة.	5
0.001	.559**	0.000	.761**	حقق المصرف زيادة ملحوظة في جذب للودائع.	6
0.001	.560**	0.000	.701**	تركز إدارة المصرف على عدم ترك كتلة نقدية عاطلة في الصندوق مما يؤثر على انخفاض مؤشر الربحية	7
0.041	0.497**	0.008	.474**	يقوم المصرف بزيادة جذب ودائع التوفير في حال انخفاض الطلب على الائتمان.	8
0.000	.747**	0.000	.752**	يسعى المصرف إلى زيادة حجم الرافعة المالية.	9
0.000	.610**	0.002	.543**	يتناسب حجم رأس المال في المصرف مع حجم المخاطر التي يتعرض لها.	10

صدق الاتساق الداخلي لعبارات متغير تحسين الأداء المالي مع درجة البعد الكلية للبعد ودرجة

المقياس الكلية، المصدر: اتم اعداده من قبل الباحثين

يتبين من خلال الجدول 3 أن معاملات الارتباط بين عبارات بعد الربحية مع درجة البعد الكلية، قد تراوحت بين 0.761-0.474 مما يدل على أن العلاقة طردية بين عبارات بعد الربحية والدرجة الكلية للبعد ومن خلال قيم α المرافقة لاختبار معامل الارتباط (Sig) يتبين ان جميع المعاملات كانت معنوية على مستوى معنوية 0.05 حيث كانت جميع قيم α (Sig) أصغر من 0.05 .

كذلك يتبين وجود علاقة طردية بين عبارات بعد الربحية ودرجة المقياس الكلية، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين 0.41 و 0.747، كما أن جميع قيم α لمعاملات الارتباط دالة احصائياً على مستوى معنوية 0.05. (Sig < 0.05)

يتبين من خلال ما سبق أن جميع عبارات بعد الربحية صادقة وملائمة لقياس المحتوى الذي وضعت من اجله، وبالتالي يمكن تطبيقها.

اختبار الفرضية:

- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتمويل (قصير الأجل، متوسط الأجل، طويل الأجل) في تحسين الأداء المالي لمصرف الرافدين.

تشير النتائج المبينة في الجدول إلى نتائج اختبار الفرضية وذلك بإيجاد معامل الارتباط بين محور عناصر التمويل وبعد الربحية.

الجدو رقم (1): نتائج الفرضية

تحسين الأداء المالي		
.776**	Pearson Correlation	محور عناصر منح التمويل
0.000	Sig. (2-tailed)	
150	N	

معامل الارتباط بين محور عناصر التمويل وبعد الربحية، المصدر : تم اعداده من قبل الباحثين يتبين من خلال قيمة معامل الارتباط والبالغة 0.776 وجود علاقة ارتباط قوية بين محور عناصر التمويل وبعد الربحية كون قيمة معامل الارتباط أكبر 0.75، كذلك من خلال إشارة قيمة معامل الارتباط يتبين أن العلاقة طردية بين محور عناصر التمويل وبعد الربحية، ومن خلال قيمة (Sig) p-value المرافقة لاختبار بيرسون يتبين ان هذه العلاقة معنوية على مستوى معنوية 0.05 وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدم القائل بأنه لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية للتمويل (قصير الأجل، متوسط الأجل، طويل الأجل) في ربحية مصرف الرافدين.

نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج وجود دور ذو دلالة إحصائية للتمويل قصير الأجل، ومتوسط الأجل، وطويل الأجل في تحسين الأداء المالي لمصرف الرافدين، وتشير هذه النتائج إلى أن هيكل التمويل الأمثل يؤدي إلى زيادة الربحية للمصرف، وبالتالي تنعكس على الأداء المالي ككل

التوصيات:

يوصي الباحثان بضرورة الحفاظ على التركيبة المثالية لهيكل التمويل والموازنة بين التمويل قصير، ومتوسط، وطويل الأجل من أجل تحقيق الربحية، وتحسين الأداء المالي لمصرف الرافدين.

9. المصادر العربية :

1. أندراوس، عاطف وليم. 2007. التمويل والإدارة المالية للمؤسسات. دار الفكر الجامعي. الإسكندرية. ص401، ص387.
2. الحجازي، عبيد علي أحمد. 2001. مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية معاملته ضريبياً. دار النهضة العربية. القاهرة. مصر. ص62.

3. هشام، حنة. وعبد الرزاق، توامة. (2022). أثر قرار التمويل على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية "دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية"، جامعة المسيلة.
4. العامري، محمد علي. 2007. الإدارة المالية، دار المناهج، عمان، الأردن، ص117.
5. عدون، ناصر. 1999. المؤسسة الاقتصادية (موقعها في الاقتصاد، وظائفها وتسييرها). دار المحمدية العامة. الجزائر. ص24.
6. لسوس، مبارك. 2004. التسيير المالي. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ص178-179، ص185، 188-189.
7. هندي، منير إبراهيم. 1999. الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر. الطبعة الرابعة. المكتب العربي الحديث. الإسكندرية. مصر. ص 532-531، ص532، ص534.
8. المهير، الصادق محمد محمود علي. (2015). دور وظائف الإدارة المالية في رفع كفاءة الأداء المالي لتحقيق أهداف منظمات الأعمال: شركة سكر كنانة 2006-2010، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الدراسات التجارية.
9. الموسوي، حيدر يونس كاظم. 2009. أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية. أطروحة دكتوراه. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الكوفة. العراق. ص30.
10. عبد العزيز، سمير محمد. 2000. التأجير التمويلي. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفتية. الطبعة الأولى. الإسكندرية. مصر. ص57.
11. الراوي، خالد. 2002. نظرية التمويل الدولي. الطبعة الثانية. دار المناهج للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ص15، ص17، ص22-24.

10. المصادر الأجنبية:

12. NGUENA.J.O. 2004. Mathématique et gestion financière. 1ere Edition. De Boeck. Bruxelles. P421.
13. Jetman, Lawrence J. 2006. Principles Managerial Finance. 12th Ed. Person. P68-69.
14. Lashor, William R. 2008. Financial Management a Practical Approach. 5th Ed. Thomson South-Western. P65.
15. Weaver, Samual C & Weston, J Fred. 2008. Strategic Financial Management. 13th Ed. Thomson South-Western. P214.

The Role of Databases in the Administrative Decision in Light of the Control Activities

¹Ahmed Ibrahim Dalf Al-Mohammadi
10214111@students.jinan.edu.lb¹

²Hazem Subhi El-Benni
hazemelbenni@gmail.com²

Abstract: The main objective of the research is to know the role of financing in improving the financial performance of public institutions in the Rafidain Bank. To achieve the aim of the study and answer its questions and test its hypotheses, the researchers relied on the analytical descriptive approach. They also designed a questionnaire and distributed it to the research community, where workers in the field of administration, banking and financial credit, and banking and credit studies in the Rafidain Bank are considered representatives of the target community. After analyzing the data and testing the hypotheses, the researchers reached a basic conclusion, which is: "Financing by excluding it (short-term financing, medium-term financing, and long-term financing) has a role in improving the financial performance of the Rafidain Bank.

Keywords: funding, financial performance, profitability, Al-Rafidain Bank.

¹Jinan University – Lebanon – Tarabulus

²Jinan University – Lebanon – Tarabulus